LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

عقيلة يُصدر قراراً بفرض ضريبة على العملات الأجنبية والكبير يُنفذ رغم رفض الدبيبة

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الإيجاز
19 مارس 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

عقيلة يُصدر قراراً بفرض ضريبة على العملات الأجنبية والكبير يُنفذ رغم رفض الدبيبة

ايجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

19 مارس 2024

مقدمة

دعا محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" إلى تعديل سعر صرف الدولار، واقترح أن يكون سعر الصرف ما بين 5.95 و6.15 دينار للدولار، بعد فرض ضريبة نسبتها 27 في المئة.

يأتي ذلك في خضم تصاعد الخلاف بين محافظ مصرف ليبيا ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة". وقال الكبير إن سعر الصرف الجديد يطبق على كافة الأغراض ما عدا القطاعات السيادية والخدمية الممولة من الخزينة العامة. ووفق نص الخطاب الموجه إلى رئيس مجلس النواب، فإن الدافع إلى تعديل سعر الصرف هو ما يوجهه المصرف من صعوبة في توفير احتياجات السوق من النقد الأجنبي وتزايد حجم الإنفاق العام.

وبلغ متوسط سعر صرف الدولار، في 5 مارس 2024، في الأسواق الرسمية 4.8301 دينار، وبهذا يكون قد سجل انخفاضاً جديداً، بينما واصل ارتفاعه في السوق الموازية، حيث بلغ الدولار الواحد 7.420 دينار في طرابلس و7.440 دولار في بنغازي.

وقال رئيس حكومة الوحدة إن نفقات الحكومة من الإيرادات المخصصة خلال ثلاث سنوات بلغت 19 مليار دولار، شملت إنشاء وصيانة الطرق والمدارس وصيانة المستشفيات وتهيئتها، ومشاريع الآبار لتوفير وإيصال المياه إلى بعض المناطق، وكذلك إنشاء وصيانة المراكز الإدارية، وغير ذلك من استئناف العمل للمشروعات المتوقفة.

واتهم الدبيبة محافظ المصرف المركزي بالكذب، وقال "يكذبون عليكم ويقولون إننا صرفنا 400 مليار، ووزارة المالية ستنظم ندوة لتوضح الحقيقة"، مشيراً إلى أن حكومته خصصت 7.8 مليار لوزارة النفط، لتغطية المديونيات خلال السنوات السابقة، إضافة إلى تخصيص 1.8 مليار لقطاع الكهرباء ومليار دينار و977 مليونا لتوريد الأدوية إلى كافة المستشفيات.

وأبدى الدبيبة استعداد حكومته للتعاون مع الصديق الكبير لوقف نزيف تهريب الأموال، واعتبر أن الإشاعات التي تتحدث عن إفلاس البلاد مجرد افتراءات باطلة، هدفها الإبقاء على الوضع الراهن ومحاربة مشروعات التنمية والإعمار، مردفا أن المصرف المركزي سيّل أكثر من 55 مليار دولار لصالح المصارف التجارية خلال الأعوام

الثلاثة الماضية، بنسبة 74 في المئة من العملة الصعبة التي دخلت المصرف. وقال إن "على من يريد أن يعرف أين ذهبت الفلوس، أن يتفقد الاعتمادات وأين ذهبت، فهذا أمر واضح"، مشيراً إلى أن هناك خللاً حادثا، و"أعتقد أن الخلل مركزه الرئيسي هذه الاعتمادات، ونريد التعاون مع المصرف لمعرفة هذا الخلل".

وجاءت تصريحات الدبيبة خلال إشرافه، في 5 مارس الماضي، على اجتماع مجلس الوزراء، كأول رد علني مباشر على خطاب توجه به إليه محافظ المصرف المركزي الأسبوع الماضي، تضمن تساؤلاً عن كيفية زيادة الرواتب والمنح التي أعلن عنها في احتفالات 17 فبراير، في ظل تراجع حجم الإيرادات المتوقعة للعام 2024 إلى مستوى 115 مليار دينار.

وقال الكبير في خطاب بعث به إلى الدبيبة، إن التوسع في الإنفاق قد يرضي بعض الفئات على المدى القصير ولكنه يتنافى مع مبادئ الاستدامة المالية وضمان حقوق الأجيال المقبلة، وهو ما تتطلبه الإدارة الرشيدة للمال العام. ودعا الكبير إلى وقف الإنفاق الموازي الذي قال إنه "مجهول المصدر"، وإقرار ميزانية موحدة لليبيا، وترشيد الإنفاق بما يحافظ على احتياطيات الدولة وحقوق الأجيال المقبلة، مقترحاً تنويع مصادر الدخل، وأن تكون أولوية الإنفاق للاستثمار في التنمية المباشرة.

وطالب رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، كل الجهات القضائية والمحاسبية والرقابية بالإسراع لوضع ما تضمنه كتاب محافظ مصرف ليبيا المركزي الموجه لرئيس حكومة الوحدة الوطنية -والذي تحدث فيه عن أسباب ارتفاع النقد الأجنبي- تحت مظلة المحاسبة والتحقيق مع كل من أجرم في حق الشعب الليبي وأجياله القادمة. وشدد حماد، خلال بيان باسم حكومته، على ضرورة الكشف عن ماهية الجهة التي تتولى الإنفاق مجهول المصدر، الذي تحدث عنه الصديق الكبير في خطابه للدبيبة. وأشار بيان حماد إلى أن ممارسات حكومة الوحدة الوطنية التي وصفها بـ "منتهية الولاية" خاطئة وتسببت في تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، وإلحاق الضرر البليغ بالاقتصاد الوطني، علاوة على تسببها في ارتفاع أسعار النقد الأجنبي مقابل العملة المحلية، بحسب وصفه.

وفي المقابل، قال حماد إن حكومته كانت ومازالت تعمل وفق التشريعات النافذة، ملتزمة بقانون اعتماد الميزانية العامة للدولة الصادر عن مجلس النواب.

ولفت بيان حكومة حماد إلى أن الردود التي أطلقها الدبيبة، والتي مفادها أن الخلل الذي ضرب الاقتصاد الليبي مرده الاعتمادات المصرفية "ما هي إلا حجج واهية للتنصل من المسؤولية". ودعا حماد المصرف المركزي لعدم التنصل من المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تردي في كافة المجالات، كونه الجهة التي تتولى تنفيذ أوامر الصرف الصادرة من وزارة مالية حكومة الوحدة الوطنية.

واستجابةً لطلب الكبير، أصدر عقيلة صالح، في 14 مارس، القرار رقم 15 لسنة 2024، والقاضي بفرض رسم على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية بقيمة 27% لكل الأغراض، مع إمكانية تخفيض السعر خلال فترة سريان القرار من تاريخ صدوره حتى نهاية العام الحالي 2024.

ونص القرار على أن يستخدم الإيراد المتحقق من الرسم الضريبي لتغطية نفقات المشروعات التنموية إذا دعت الحاجة لذلك، أو يضاف إلى الموارد المخصصة لدى مصرف ليبيا المركزي لسداد الدين العام بموجب قرار مجلس النواب رقم 30 لسنة 2023. وكلف رئيس مجلس النواب محافظ المصرف المركزي بتنفيذ القرار وتوفير العملة الأجنبية في كل المصارف بالبلاد.

وأثار قرار عقيلة صالح حالة من الانزعاج في أوساط كثيرة بالبلاد، دفعت عدداً من النواب إلى التهديد باللجوء إلى القضاء لوقف القرار، بعدما عدّوه "غير مدروس، ومجحفاً بحق المواطن البسيط". وتقدم النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري"، جبهة الرافضين للقرار، ووصفه بأنه "باطل تأسيساً وإصداراً"، معلناً براءته منه ومن تبعاته الخطيرة ونتائجه الكارثية، وقال إنه "صدر تحت ضغط وتدخلات وإملاءات دول أجنبية من خلال سفرائها".

وأضاف أن "تدمير قيمة العملة الرسمية جريمة موصوفة الأركان بالقانون، ويجب وقفها ومحاسبة مرتكبيها أمام القضاء". ولم يقتصر الأمر على النويري فحسب، بل طالب 29 عضواً بمجلس النواب صالح بسحب قراره، مهددين باللجوء إلى القضاء لوقفه في حال عدم العدول عنه. والقرار الذي وصفه النواب الـ29 بـ"المجحف"، عدّوه "تجاوزاً لصلاحيات رئيس مجلس النواب المخولة له وفق القانون رقم 4 لسنة 2014، بشأن اللائحة الداخلية للمجلس، إذ لا يمكن فرض ضريبة إلا بقانون يصدر عن عموم المجلس".

وفي 17 مارس، أعلن الدبيبة رفضه قرار عقيلة خفض قيمة الدينار عبر فرض ضريبة على مشتريات العملات الأجنبية، لتأثيره على معيشة الليبيين. واعتبر الدبيبة أن فرض ضريبة على سعر الصرف ستكون له آثار سلبية يتحمل تبعاتها المواطنون، نافياً الأنباء التي تشير إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وإفلاسها، وقال إنها "شائعات". في المقابل، أحال المصرف المركزي، في 19 مارس، قرار فرض الضريبة على النقد الأجنبي إلى المصارف التجارية مطالباً ببدء تنفيذه. وطلب المركزي، خلال رسالة موجهة للمصارف التجارية، تسهيل إجراءات التعامل بالنقد الأجنبي، بما فيها فتح الاعتمادات المستندية لكل الأغراض وكافة السلع والخدمات. ونبه المركزي مديري المصارف، إلى ضرورة أن يقدم الزبون إقراراً يتعهد فيه بموافقته على قبول السعر مضافاً إليه الضريبة المقررة.

خلاصة القول، هذه التطورات وما تضمنتها من تخبط وتضارب بين المؤسسات الليبية المختلفة في ملف سعر الصرف يمكن أن تُعزى لعامل مركزي يطغى على كل القطاعات في الدولة الليبية، وهو استمرار الانقسام السياسي في البلاد، وما يصاحبه من وجود أزمة بنيوية عميقة تنخر في مؤسسات الدولة وفي تعاطيها مع بعضها البعض. إذ أن الأزمة الليبية لا تقتصر فقط على توجهات حزبية أو فردية أو جماعاتية أو مناطقية، بل تمتد لأزمة المؤسسات التي انتقل إليها الصراع في علاقاتها مع بعضها البعض، وهو ما يبرز حالياً في علاقة رئيس حكومة الوحدة الوطنية بمحافظ المصرف المركزي.

فضلاً عن الخلاف القديم والذي ما زال قائماً بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة. بل امتدت الخلافات داخل المؤسسة الواحدة، كما هو الحال بين رئيس مجلس النواب ونائبه الأول فضلاً عن عدد آخر من النواب. إن هذه الأزمات الفرعية تعقد بشكل أكبر المأزق الليبي الداخلي والأزمة السياسية الأكبر المتمثلة في الانقسام السياسي والحكومي في البلاد، كما أنها تعرقل أي تقدم في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المقترحة، فضلاً عن تحقيق المستهدف من الانتاج النفطي في السنوات المقبلة، هذا بجانب عرقلة الخطط السياسية المتمثلة في إجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية الحالية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info